النهار ٢٧-٨-٢٠٢٠

القضاء حياد وحدود مكافحة الفساد

حسّان رفعت
قاض سابق

القضاة ليسوا في حاجة لأن يقال إن إستقلال القضاء هو حقيقة يعيشها القاضي في كل حين وان القضاة الذين لا يصدرون قرارهم إلا بوحي من ضميرهم يشرفون الحياة العامة.

نتطرق اولا الى حياد القاضي واستقلاله.

فحياده هو اولا تجاه ذاته وتجاه إجتهاده السابق. كل قضية تفرض عنده التجدد والتحليل وعدم الإستنساخ، وآنذاك يقرر ما إذا كان يجب ان يعدّل في إجتهاده.

حياده ثانيا هو حيال عائلته ومحيطه الإجتماعي والديني وحيال رجال الدين والطوائف. هنا يحضرني مثل أحد قضاة مجلس الشورى الفرنسي الذي لم نعرف أنه ذو عقيدة شيوعية متأصلة إلا بعد وفاته لأنه لم يُصدِر قراراً واحداً يبين أنه خاضع عقيدته الشيوعية ومتأثر بها.

حياد القاضي هو ثالثاً حيال السياسة ورجالها. فالقاضي تتحكم به قواعد عمله ويخطئ من يعتقد أن القاضي يصلح حتماً لكي يكون رجل إدارة أو سياسة. فمركزه في السلطة القضائية يعطيه وحده صلاحية الحكم بإسم الشعب، وحكمه يستأنف داخل السلطة الدستورية نفسها. أما عندما ينتقل إلى الوزارة فيصبح قراره خاضعاً للطعن كأيّ قرار آخر. كما أن سيرته في الإدارة والوزارة تفتح أمامه المجالات الإجتماعية التي لا تخدم حياده عن محيطه إذا عاد إلى القضاء ولا سيما أنه عند تعيينه في الوزارة أو الإدارة لا يتم التأكد من أنه في طبعه مجتهد في عمله، وأن ملفاته ليست مكدسة من دون بت.

إذا أريد حقاً للقاضي أن يكون مستقلاً حيادياً، لا يجوز أن يعيش على أمل ان يكافأ بمنصب وزاري أو إداري رفيع. فثمة من قضى أعواماً في المسايرة، معتقداً ان الوعود المعطاة له ستنفَّذ، فذهب إلى التقاعد بعدما أعطى كثيراً، خلافاً لواجب الحياد، لكنه لم يحصل على ما وُعد به. أذكر أنه منذ عقود بدأت هذه الوسيلة في نخر القضاء، وعندما تم حينذاك تعيين أحدهم في الوزارة، استقال فوراً من القضاء. إذ قال إنه بعد وقت في السياسة والوزارة، لا يعود في نظره الشخصي صالحاً لأن ينطق بتجرد وحياد بإسم الشعب اللبناني.

لذلك نعتقد أنه في حال الإستمرار في تعيين القضاة في مراكز سياسية أو في مناصب مغرية بتعويضاتها، يجب أن تطبَّق مهلة السنتين بعد إنتهاء الخدمة، كما في الترشح للإنتخابات النيابية. إن هذا القيد الموضوعي يعطي الحياد والإستقلال ركيزة صلبة لأنه يكون مربوطاً بشرط موضوعي لا يفتح أي مجال للتقدير والمسايرة.

نتطرق ثانياً إلى القضاء ومكافحة الفساد

شائع على الشاشات وفي التصريحات الرسمية أن إخبارا أو ملف فساد أحيل على النيابات العامة أو قضاة التحقيق وأن شيئاً ملموساً لم يصدر كما كان يظن مقدم الإخبار او الشكوى. ان هذا العتب إنما هو محاولة لتوجيه اللوم إلى القضاء وحصره بقضاة النيابات العامة والتحقيق وتحميلهم وحدهم عبء المكافحة. كأنهم هم من يملكون وحدهم الدواء، فيجري تحويل الأنظار عن المسؤولين عن الفساد.

إن تحرك القضاء يخضع لأصول المحاكمات، ولا يمكن بمجرد وصول إخبار أن يُلقى القبض على من يسمّيه هذا الإخبار. يجب التذكير بأن الإخبار هو مراسلة غالباً ما ينقصها الملف مع الأدلة المقنعة. وما دام أن القاضي مقيد بقرينة البراءة، فإنه لا يمكنه أن يكون آلة تقضي بحرمان الحرية فور ورود إخبار أو شكوى. لا شك أن رجال السياسة لا يفوّتون الفرصة لتصوير أنهم يتحركون، لكن الحقيقة هي أن القواعد الجزائية تمنع توقيف الناس بمجرد أن ساعياً إلى شهرة او رجل سياسة او مال أو جاه، أراد النيل من شخص أو إلهاء الرأي العام بأوراق وكلام سعياً لتوجيه الإهتمام بالفساد إلى مكان آخر.

ما نقوله يعني طبعاً أنه يجب مكافحة الإهمال والفساد، لكن التوجه إلى القضاء الجزائي ليس السبيل الوحيد والسريع لأن قواعد الدعوى الجزائية لا تسمح بأن تسمّي فساداً أي عمل يدل عليه القانون بأنه عمل جرمي، وذلك عملاً بمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات.

إذا أردنا حقا مكافحة الفساد وإستعادة الأموال المنهوبة، فلا يمكن الإكتفاء بشكوى أو إخبار. في موازاة اللجوء إلى منطق المحاكم وأصول المحاكمات يجب الإتكال على العقوبات المالية والإدارية ورفع الحصانات وإلغاء قيود مرور الزمن.

في الختام، لا بد أن يكون النص التشريعي واضحاً بتجريم الإهمال والفساد في مختلف عناصره لكي يستطيع القضاء الجزائي أن يحكم على المفسد والمهمل. يجب إضافة، إلى القوانين العامة، تشريع متشدد يصف بالجرم هذه الأعمال ويفرض العقوبة ويلزم بإستعادة المال إذ ان الغرامات لا تكفي وحدها. قد يقال إن ثمة هيئات تنظر في الفساد والإثراء غير المشروع. إن هذا لا يكفي. لقد شبعنا توصيات وتقارير وإطالات وسقوط دعاوى بعامل مرور الزمن. فإلى جانب المحاكم الجزائية، إذا كان العمل يوصف بالجرم الجزائي، تحتاج مكافحة الفساد إلى أشخاص يتمتعون بروح إصلاحية والجرأة في تطبيق القانون، وعدم الخوف من رد الدعوى عن فريق ومن إنزال العقوبة المشددة بمن جمع المال الحرام وإلزامه إعادة المال المنهوب أضعافاً مضاعفة بحكم القانون.

هذا يحتاج إلى مصلحين لا إلى حملة شهادات فقط، إذ من لا يحمل شهادة اليوم؟